Email:14october@14october.com

نأمل أن يتحمل العلماء والخطباء والمرشدون مسؤولية تنمية قيم الوسطية والاعتدال في المجتمع

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الخميس 6 مايو 2010 م - العدد (14811) السنة الثانية و الأربعون

رئيس الجمهورية في كلمته بمناسبة الدورة الانتخابية الثانية لأمناء العموم ورؤساء اللجان بالمجالس المحلية:

المجالس المحلية مطالبة بمعالجة المشكلات الداخلة في اختصاصها والعمل على تقديم الخدمات للمواطنين

العمل بروح الفريق الواحد وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة يجب أن تتوافر في الأعضاء

■ خلال أجراء الانتخابات الداخلية للمجلس المحلي في أمانة العاصمة ومديريته

وجهنا الحكومة بوضع البرامج اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي

اللامركزية والحكم المحلي والمشاركة الشعبية في صنع القرار هي الآلية المناسبة لإدارة التنمية المحلية

العليمي: المجالس المحلية حققت نجاحات خلال السنوات الماضية

■ من انتخابات المجالس المحلية في محافظات الجمهورية

محافظات / سبأ:

جرت أمس في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية ومديرياتها الانتخابات الداخلية للمجالس المحلية تنفيذاً لدعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية واستناداً إلى قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م ولائحته التنفيذية.

وفي بداية مجريات العملية الانتخابية قرأ رؤساء الوحدات الإدارية ممثلين بأمين العاصمة والمحافظين ومدراء المديريات كلمة فخامة الأخ رئيس الجمهورية الموجهة إلى أعضاء المجالس المحلية بمناسبة الدورة الانتخابية الثانية لأمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة هنأهم في مستهلها بمناسبة العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية 22 مايو.

وخاطب فخامة الرئيس أعضاء المجالس المحلية قائلا :« إن اجتماعكم هذا له أهمية بالغة كونه يأتي بعد أكثر من ثلاث سنوات من عمل الهيئات الإدارية للمجالس المحلية التي انتهت مدة ولايتها وفقاً للقانون، وهو ما يوجب عليكم في هذا الاجتماع أن تحرصوا على حسن اختيار الأمين العام ورؤساء اللجان المتخصصة من بين أعضاء المجلس الذين تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة والنزاهة والقدرة على النهوض بالعمل المحلي والتنمية المحلية».

وحثهم على «اعتماد مبدأ الشفافية والوضوح في اختيار المرشحين واستشعار المسئولية الوطنية في الأداء والعمل بروح الفريق الواحد وتغليب مصالح الناخبين التنموية ومصلحة الوحدات الإدارية والمصلحة الوطنية على المصالح الضيقة أو الرؤى الحزبية».

وقال:« إن مسئوليات ومهام عديدة يجب على أعضاء المجلس المحلي القيام بها وهي الحضور المنتظم لاجتماعات المجلس والمشاركة الفاعلة فيها، وقيامهم بمهامهم الرقابية والإشرافية على أنشطة الأجهزة التنفيذية المحلية ، بالإضافة إلى توخي الدقة في اتخاذ القرارات التي تصدر عن المجلس المحلي والتعامل مع المسائل المعروضة عليه بموضوعية وتجرد وبما ينسجم مع التشريعات النافذة».

وتابع قائلا «إن الهيئات الإدارية للمجالس المحلية التي ستقومون بانتخابها خلال اجتماعكم هذا ينبغي عليها شحذ الهمم والعمل بتناغم وانسجام في خدمة المجتمع المحلي وإحداث التنمية المحلية المستدامة، والالتزام بالتشريعات السارية والسياسة العامة للدولة وتجنب الأخطاء والخلافات والبعد عن المكايدات التي تؤثر سلباً على نشاط السلطة المحلية ودورها التنموي».

وأكد فخامة رئيس الجمهورية إن نجاح الهيئة الإدارية للمجلس المحلي في تنفيذ المهام الموكلة إليها هو نجاح لجميع أعضاء المجلس المحلي، وأن على كافة أجهزة السلطة المحلية أن تعمل على تقديم الخدمات للمواطنين وأن تسهر على راحتهم ، وأن على المواطنين في الوحدات الإدارية المحلية أن يُقيّموا أداء مجالسهم المحلية وأداء مرافق الخدمات، وأن يُبصروا مجالسهم بمكامن الاختلالات وجوانب التقصير والإهمال..

وشدد بأن على المجالس المحلية بما لها من سلطات وصلاحيات قانونية بذل أقصى الجهود في معالجة المشكلات الداخلة في اختصاصها بمسئولية وعزم وصدق ووفقاً للقانون.

واستطرد الأخ الرئيس:« إننا ندرك جميعاً أن صعوبات ومشكلات تقف أمام جهودنا للارتقاء بنظام اللامركزية المالية والإدارية في اليمن والانتقال إلى صيغة جديدة أكثر رقياً وتقدماً وهي الحكم المحلي بأبعاده التنموية والديمقراطية، ولذلك وجهنا الحكومة بوضع البرامج اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي التي تحمل رؤية واضحة للحكم المحلي الذي نريد».

ومضى قائلا:« وهنا نؤكد أن مسئولية تنفيذ هذه الإستراتيجية يقع على عاتق الدولة بسلطاتها الثلاث وفي مقدمتها الحكومة بجميع مكوناتها المركزية والمحلية التي ينبغي عليها حشد كافة الجهود والإمكانات المالية والقدرات البشرية اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجه التنمية المحلية».

واختتم فخامة رئيس الجمهورية كلمته الموجهة لأعضاء المجالس المحلية قائلا:«لقد ترسخت لدينا قناعة أن اللامركزية والحكم المحلي والمشاركة الشعبية في صنع القرار هي الآلية المناسبة والفاعلة لإدارة عملية التنمية المحلية المتوازنة والمستدامة.. وفقنا الله جميعاً لما فيه خير شعبنا وأجيالنا ».

فيما قرأ رؤساء لجان الإشراف الميداني كلمة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي التي حث فيها أعضاء المجالس المحلية المشاركين في هذه العملية الانتخابية على اختيار الأشخاص المناسبين بما يكفل نجاح عمل السلطة المحلية.. منوهاً بالنجاحات التي حققتها المجالس المحلية خلال السنوات العشر التي انقضت منذ انتهاج اليمن هذا النظام الذي يعد أحد المكاسب الوطنية العظيمة في حياة الشعب اليمني نظراً لما أحدثه من تحول مهم في مسيرة الإدارة والبناء التنموي والديمقراطي .

وقال :«وبالرغم مما تتمتع به السلطات المحلية من صلاحيات مشهودة، فإن الأمر لن يقف عند حدود هذه السلطات والصلاحيات ذلك أن تطلعات القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ترمي إلى نقلة سياسية وإدارية جديدة أكثر تطوراً وأوسع مدى في مجال مهام وسلطات وصلاحيات ترتقي بالإدارة المحلية إلى مستوى الحكم المحلي ».

وأضاف «وهذا ما يفرض مسئوليات جساماً على السلطات المحلية في مجالات التخطيط وتقديم الخدمات العامة وتعزيز ثقة المواطن بسلطته المحلية ودولته من جهة ، فضلاً عما تفرضه على الحكومة المركزية من جانب آخر من تجهيز للبنى القانونية والتنفيذ التدريجي للإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي للتهيئة لهذه النقلة الجديدة والنوعية من كافة النواحي».

وخاطب الدكتور العليمي أعضاء المجالس المحلية قائلاً «وبالنظر للأهمية البالغة لدور الهيئات الإدارية للمجلس في إدارة الشئون العامة المحلية، فإنني على ثقة بأنكم تتحلون بالشعور العالي بالمسئولية السياسية والاجتماعية تجاه مجتمعكم المحلي الذي يفرض عليكم حسن اختيار الأمين العام ورؤساء اللجان المتخصصة لمجلسكم».

وشدد على أهمية تعاون المجالس المحلية مع لجنة الإشراف الميداني المنتدبة من وزارة الإدارة المحلية بما يمكن المجلس من إجراء مهمته الانتخابية هذه بكل نزاهة وانضباط بحسب الشروط والمعايير القانونية الموضوعة..

وعبر عن تطلعه إلى أن تحرص الهيئة الإدارية الجديدة على العمل بإخلاص لأداء المهام الموكلة إليها على أكمل وجه وتجسيد حسن الإدارة بما يلبي تطلعات المجتمع المحلي وحاجاته من خلال ما يضعه المجلس المحلي من خطط وبرامج وأنشطة بالتعاون والمشاركة الفاعلة بين أعضاء المجلس المحلي والجهاز التنفيذي والفئات الاجتماعية المختلفة.

وبعد ذلك جرت العملية الانتخابية في 350 وحدة إدارية على مستوى المحافظات والمديريات بمشاركة 7 آلاف و500 عضو يمثلون قوام المجالس المحلية وتحت إشراف 1053 من رؤساء لجان الإشراف العام ولجان الإشراف الميدانية.

وقد أتبعت اللجان المشرفة على عملية الانتخابات, الإجراءات القانونية المحددة لهذه العملية بدءاً من التحقق من توفر النصاب القانوني لعقد هذه الانتخابات ومن ثم استقبال طلبات الترشيح لمنصب الأمين العام للمجالس المحلية ورؤساء اللجان المتخصصة والمتمثلة بلجنة التخطيط والتنمية والمالية ولجنة الخدمات ولجنة الشئون الاجتماعية ومن ثم فحص مدى مطابقة طلبات كل مرشح للشروط القانونية.

وعقب ذلك جرت عمليات الاقتراع والفرز في أجواء ديمقراطية اتسمت بالشفافية والنزاهة وجسدت التفاعل الإيجابي وحرص أعضاء المجالس المحلية على إنجاح هذه الانتخابات وتحقيق الأهداف المنشودة منها بما يسهم في تعزيز أداء المجالس المحلية في النهوض بالمجتمعات المحلية وتسريع وتائر التنمية الشاملة على مستوى المحافظات والمديريات والوطن اليمني بشكل عام, فضلا عن الآثار ألإيجابية لهذه الانتخابات في تجذير وقد أشاد وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع الوحدات رئيس اللجنة الفنية للانتخابات المحلية عمر العكبري بمجريات العملية الانتخابية وأعتبرها انعكاسا للوعي الديمقراطي الكبير الذي يتحلى به أعضاء المجالس المحلية واستشعارهم بمسئولياتهم الوطنية تجاه إنجاح هذا الاستحقاق الديمقراطي بما يصب في خدمة أهداف التنمية والبناء الوطني .

وأكد وكيل وزارة الإدارة المحلية لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الانتخابات الداخلية للمجالس المحلية سارت وفق ما هو مخطط لها وفي أجواء ديمقراطية حرة ونزيهة وشهدت معظم المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات تنافساً كبيراً بين المرشحين.

الوحدويون .. سلوكاً وممارسة .. هم أهل الثقة الشعبية لقيادة العمل الوطني